الدكتورة/ شريفة نعمان العمادي
المدير التنفيذي – معهد الدوحه الدولي للأسرة

مدير تنفيذي – علاقات دولية ومجتمعية – ومعالج نفسي اكلينيكي مركز نوفر (2017- 2018).

عضو لجنة دعم الصحة السلوكية.

عضو في مجلس إدارة جمعية مكافحة التدخين.

عضو في مجموعة المختصين في علاج الإدمان في الامم المتحدة (الغير حكومية).

حاصلة على درجة الماجستير والدكتوراه في الإرشاد الزواجي والأسري من جامعة مانشيستير ميتروبولتين ببريطانيا.

حاصلة على جائزة التميز العلمي البلاتينية فئة الدكتوراه سنة 2009.

قدمت عدة دورات وورش عمل تدريبية في مجال العلاج النفسي والأسري والإدمان والوقاية من الانحرافات السلوكية في قطر وخارجها

قدمت أوراق عمل في عدة مؤتمرات دولية تتعلق بالتخصص.

شاركت في عدة دراسات وأبحاث ونشرت بعضها في مجلات عالمية.

عنوان العرض

السياسات العائلية المبنية على الأدلة: من البيانات إلى صنع القرار

نبذة مختصرة

تساعد السياسات القائمة على الأدلة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات والبرامج والمشاريع، من خلال وضع أفضل الأدلة المتاحة من البحوث في لب عملية وضع السياسات وتنفيذها. ويتزايد زخم هذه العملية في العديد من البلدان، حيث يعترف صناع السياسات بشكل متزايد بالدور الذي لا يمكن

إنكاره للبيانات في تطوير السياسة العامة، ويرغبون بشكل متزايد في دعم البرامج والممارسات التي أثبتت فعاليتها من خلال البحث العلمي. وحتى تكون سياسات الأسرة فاعلة ومؤثرة، ينبغي أن تقوم على فهم سليم للمشاكل والقضايا والسياق الذي تعمل فيه، مما يتطلب بيانات ومعلومات موثوقة لاتخاذ إجراء بشأنها. لكن، ورغم أن الممارسات القائمة على الأدلة تستخدم على نطاق واسع في العديد من البلدان والعديد من المجالات، لا يزال هناك الكثير غير معروف عن "ما الذي يمكن أن ينجح" في مجال الأسرة في المنطقة العربية، حيث يعد الافتقار إلى الأدلة المتوفرة حول قضايا الأسرة وسياساتها وممارساتها وبرامجها أحد العوائق التي تحول دون تنفيذ الممارسات القائمة على الأدلة على نطاق واسع. ومن أجل تحقيق الاستفادة من عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة في مجال الأسرة، يجب التغلب على العديد من التحديات، بما في ذلك التعاون بين الجهات المعنية، وإثبات مصداقية وصلاحية قواعد البيانات، وتعزيز القدرات التقنية، والاستثمار في توليد البيانات المحلية، وإجراء دراسات عالية الجودة. ويعد معهد الدوحة الدولي للأسرة (DIFI) ، عضو في مؤسسة قطر، مثالًا على مركز بحوث يقدم تحليلًا مستقلًا للمسائل المتعلقة بالأسرة في قطر والمنطقة العربية، ويلتزم المعهد بالبيانات والتحليلات من أجل النهوض بالسياسات الأسرية، حيث يسهم بشكل كبير في مجال الممارسات القائمة على الأدلة من خلال توليد البيانات لإثراء تطوير السياسات الأسرية في قطر والمنطقة، ومساعدة واضعي السياسات على تقييم المشكلات المحلية، وتنفيذ حلول جديدة. وقد قام المعهد بإدراج الممارسات القائمة على الأدلة وعلم التنفيذ بقوة في مجال الأسرة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، أصدر المعهد دراسات أصيلة تشمل التوازن بين العمل والأسرة، وبرامج الأبوة، ورفاه الطفل، ومرض التوحد، إلخ.